

التحقيق
في رزية الخميس
والردّ على المدافعين

تأليف
مروان خليفات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المركز:

الحمد لله المتعال بما هو أهله، وأتم الصلاة وأزكى التسليم على نبيّنا محمّد وآله الطاهرين ومن اتّبعهم إلى يوم الدين. من الثوابت المسلّمة في الطرح العقدي للمسائل الخلافية اتّباع النهج العلمي المجرد عن الجدل والتشنيع على الآخرين، لما له من ترتب وأثر كبير عند المتلقّي في عصر الانفتاح وانتشار الوعي الديني.

ومن هذا المنطلق ولتبيين الحقائق بادر أستاذنا العزيز (مروان خليفات) بكتابة هذا الردّ كاشفاً فيه زيف منهج الذين كتبوا في التشنيع على كتابه (نحو الإسلام الصحيح).

ولتعمّ الفائدة للجميع قام (مركز المستبصرين) الذي يعنى بشؤون الإخوة المستبصرين، بطبع ونشر هذا الكتاب.

الجدير بالذكر هنا أنّ (مركز المستبصرين) هو أحد المراكز التابعة لمؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، ذات النشاطات الواسعة سواء العلمية منها أو الخدمية، الذي حمل على عاتقه الاهتمام بأموار المستبصرين وخصوصاً ما يرتبط بالمجال العلمي والثقافي. ختاماً نسأل العليّ القدير التوفيق لجميع المؤسّسين والعاملين، ويجعله في ميزان أعمالهم، والحمد لله ربّ العالمين.

تمهيد:

عرض عليّ أحد الإخوة أوراقاً كتبها بعضهم ردّاً على كتابي (نحو الإسلام الصحيح)، وهو مختصر من كتابي الآخر (وركبت السفينة)، وأقصد بالعنوان: (ركوب سفينة) آل البيت عليهم السلام، وهو مأخوذ من قول النبي صلى الله عليه وآله - فيما ثبت عنه - (مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى) ^(١).

والردّ هو: التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح)، وقد شارك في إعداده أربعة من الأساتذة فقط لا غير! بطلب من شيخهم: سعيد فودة، وهم: محمود الحيارى، محمّد مصطفى

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم ج ٢ ص ٣٤٣، مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح عليهم السلام، ط تح يوسف عبد الرحمن المرعشلي، المعجم الأوسط، للطبراني ج ٥ ص ٣٠٦، ط دار الحرمين للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ.

أمين، أيمن البدارين، حرّره: بلال النجار.

وقد تصدّى هؤلاء للردّ على كتاب (نحو الإسلام الصحيح) بسبب تأثير الكتاب - كما اعترفوا هم - على بعض المشتغلين بالعلوم الشرعية^(١).

- قالوا تحت عنوان (فكرة الكتاب):

«وكان ممّا ورد في كتابه أنّه اتّهم سيّدنا عمر (رضي الله عنه) بأنّه خالف أمر رسول الله ﷺ بمنعه أصحابه من كتابة وصيّته، في الحديث المشهور حين حضرته الوفاة، كما سيأتي. فطلب الشيخ من الأستاذين محمود الحيارى، وأيمن البدارين، أن يكتبوا ردّاً على ذلك الاتّهام، نصرّة وإظهاراً للحقّ... ودعا من يستطيع أن يشارك إلى أن يفعل، نظراً لكثرة انشغالنا جميعاً»^(٢).

والردّ: بعضه مأخوذ من مواقع سلفية في (الإنترنت)! والبعض

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح)، المقدّمة.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) فكرة الكتاب.

الآخر منه لا قيمة علمية تُذكر له، فمن سطحية في الفهم، إلى خطأ في الإحالة على مصدر، إلى تناقض ظاهر، إلى تشييع على الإمامية بمسائل هم قائلون بها، ومواضيع عديدة غير مترابطة ولا منسجمة..

وكان الأجدد بأستاذهم الشيخ سعيد فودة أن يتصدى بنفسه للردّ، أو ينتدب له من هم أهل لذلك، مع أنني لا أشكّ أنّ الردّ عُرض عليه وأقرّه!

وأميل إلى أنّ كتبه (التصريح) مستجدون على هذا الفنّ، وأسلوبهم أقرب ما يكون إلى طريقة العوام من الناس.

قالوا مثلاً: «فلان أحياناً الله تعالى، وكتب لنا التوفيق، لنرينّ خليفات ومن وراءه من هم أهل السنّة... وإن كنا لم نردّ عليه كلّ افتراءاته ومزاعمه، فليعلم أنّ هذا الكتاب بمكانة طرح السلام على الإمامية. وسيتبعه ما سيقراه عمّا قريب إن شاء الله تعالى»^(١).

وقالوا: «فإنّ ما أودعه خليفات في كتابه لا يعدو كونه شبهاً قد فرغ من بحثها والإجابة عنها علماء أهل السنّة، ولو أنّ الكاتب

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ١٢٠ الخاتمة.

بحث عن إجابة... لوجد أنّ متكلّمي أهل السنّة يفهمون مذهب الإمامية ولوازمه القريبة والبعيدة، أكثر ممّا يفهمه الإمامية أنفسهم، ويحلّلونه ويعرضون أقوالهم في أقوى صورة، بل ربّما يخترعون لهم الأدلّة، ثمّ إنّهم ينسفون مذهبهم نسفاً^(١).

فوا عجباً كم يدّعي الفضل ناقص

ووأسفا كم يظهر النقص فاضل

إذا وصف الطائي بالبخل مادرُ

وعير قسا بالسفاهة باقلُ

وقال السهي للشمس أنت خفية

وقال الدجي للصبح لونك حائل

وطاولت الأرض السماء سفاهة

وفاخرت الشهب الحصى والجنادل

فيا موت زر إنّ الحياة ذميمة

ويا نفس جدّي إنّ دهرك هازل^(٢)

لقد أطال قلّمي السكوت هنا، ولعلّه أخذته الدهشة! فكلّامهم

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) المقدّمة.

(٢) شجرة الطوي، لمحمد الحائري ص ١٥٤.

هذا لم يسبقهم إليه أحد، وهو يدلّ على غرورٍ ونقصٍ حاولوا تغطيته بهذا الخطاب الفارغ.

الرّدّ يحتوي على مقدّمة طويلة، ومواضيع عديدة، فقد طرحوا مفهوم أهل السنّة وأخرجوا السلفية منه، بالرغم من أنّ مصطلح أهل السنّة أقدم وجوداً من الأشعري والماتريدي، ثمّ حملوا على دعاة التقريب بين المذاهب.. وشنّعوا على الإمامية بمسائل هم يقولون بها!

وسأبحث المواضيع التي تتّصل بموضوع كتابي، لأحافظ على وحدة الموضوع، وقد أذكر بعض مواضيعهم إن دعت الحاجة لذلك..

بداية الرحلة

تحت هذا العنوان قلت في كتابي (نحو الإسلام الصحيح):
«في وقت الغروب، وفي إحدى طرق القرية كنت أمشي مع
صديقي الشيعي، كان لا يأتي علينا يومٌ إلا ويحتدّ النقاش بيننا،
تمنّيت في وقتها أن يصبح هذا الصديق سنيًّا!...
وفي أثناء مسيرنا، وبينما كنت أحدثه عن فضائل أبي بكر
وعمر قاطعني قائلاً المنتصر: رزية الخميس!
قلت: خيراً ماذا تقصد؟»

قال: إنّها حادثة كانت قبل وفاة النبيّ بأيام، حيث قال النبيّ
لأصحابه: (ائتوني بكتف ودواة أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده
أبداً)، فقال عمر: إنّ النبيّ غلبه الوجد، أو يهجر، حسبنا كتاب الله!!
فقلت: هل وصل بكم الأمر أن تنسبوا هذا الكلام للفاروق
الذي ما عصى النبيّ قطّ؟!!!

قال: تجد هذه الحادثة في صحيح البخاري ومسلم^(١) ...

قلت: في أيّ كتاب قرأت هذه الحادثة؟...

(ثم اهتديت)..

وطلبت الكتاب منه وبدأت بقراءته فوراً...

وفي اليوم الثاني عزمت على توثيق نصوص الكتاب من مكتبة الجامعة - اليرموك - وبدأت برزية الخميس، فوجدتها مثبتة في صحيح البخاري ومسلم بعدة طرق».

- قالوا: «يقول الكاتب في عرضه لقصة تحوّلته إلى مذهب

الشيعة، إنّ صديقه أعطاه كتاب (ثمّ اهتديت) للتيجاني، ليتحقّق

من حادثة رزية الخميس... وفي اليوم التالي بدأ بتوثيق نصوص

كتاب التيجاني، فوجدها مثبتة في صحيح البخاري ومسلم بعدة

طرق...

(١) صحيح البخاري ج ٥ ص ١٣٥، وج ٥ ص ١٣٨ باب مرض النبيّ ووفاته، ط دار الفكر،

١٤٠١هـ صحيح مسلم ج ٥ ص ٧٦ كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له

شيء يوصي فيه، ط دار الفكر، بيروت. وانظر: المعجم الأوسط للطبراني ج ٥

ص ٢٨٨، الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ ص ٢٤٤، ط دار صادر، بيروت، وكنز

العَمال، للمتقي الهندي ج ٧ ص ٢٤٣ ح ١٨٧٧١، ط مؤسّسة الرسالة، بيروت ١٤٠٩هـ

ولنتأمل هذا الكلام. إنَّ الكاتب لم يذكر عدّة الطرق التي وجدها في الصحيحين، فضلاً عن قول الشراح في هذه الروايات ومناقشة النصوص أصولياً، إنّه يتكلّم مجرد كلام في الهواء دون الاستدلال عليه بشيء^(١).

لا شكّ إنّ هذا قد قرأ الحادثة في كتابي! فهل قرأ وراجع الحاشية التي ذكرتها في أسفل الصفحة؟! إذا لم يفعل، فهذا جاهل حتّى بكيفية القراءة، وإن فعل فلا أظنّه وعامها!

فقد أرجعت القارئ إلى كتابين: (صحيح البخاري / كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته)، و(صحيح مسلم / كتاب الوصية، باب ترك الوصية)، وكل كتاب منهما يذكر الحادثة بأكثر من طريق عن ابن عباس.

وقد كنت أذكر قصّة تحوّلي إلى مدرسة أهل البيت عليهم السلام ولم أكن بصدد بحث الحادثة في ذاك المختصر، خاصّة أنّي توسّعت في الحادثة في كتاب (وركبت السفينة)، وناقشت بعض التبريرات التي كرّروها في ردّهم (التصريح).

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ١١ مناقشة لبعض ما مهّد له الكاتب.

أمّا قول الشّراح والأُصوليين، فهم لم يحسنوا رفع هذه التهمة عن عمر بالرغم من تبريراتهم العديدة! وسنناقش أقوالهم التي ذكرت، ونرى بعدها عن الصواب.

//

رزية الخميس

ينبغي الالتفات قبل الخوض في تفاصيل الرزية، إلى أنّ كتبه (التصريح) قد جمعوا كل ما كتب عبر القرون دفاعاً عن عمر، وقد قاموا بجهد جيّد، إذ جعلوه بين أيدينا لنبيّن زيفه وضعفه!
- قالوا تحت عنوان (الشبهة الأولى):

«فقد ادّعوا - أي الإمامية - أنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه وصف رسول الله صلى الله عليه وآله بأنه (يَهْجُر). وهو مجرد ادّعاء واتّهام عارٍ عن الصّحة...»

ثانياً: نصّ حديث البخاري ومسلم المتّفق عليه، والروايات الأخرى:

سذكر هاهنا نصّ الحديث كما ورد في المصادر الحديثية، لا كما أوردها الشيعة الإمامية...

عن ابن عبّاس (رضي الله عنهما)، قال: «لما حضر رسول الله صلى الله عليه وآله

وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطّاب، فقال النبي ﷺ (هلمّ أكتب لكم كتاباً لا تضلّون بعده)، فقال عمر: إنّ رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله. فاختلف أهل البيت فاختصموا؛ فمنهم من يقول: قرّبوا يكتب لكم رسول الله ﷺ كتاباً لن تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلمّا أكثروا اللغو والاختلاف، قال رسول الله ﷺ: (قوموا). قال عبيد الله: فكان يقول ابن عبّاس: إنّ الرزية كلّ الرزية ما حال بين رسول الله وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغظهم) (صحيح مسلم ٣ / ١٢٥٩. دار إحياء التراث، وصحيح البخاري ٢١٤٦/٥ دار ابن كثير) (١).

- وذكروا عن البخاري روايتين وليس فيهما تصريح باسم عمر (٢).

- ونقلوا عن البيهقي: (فقال بعض من كان عنده: إنّ نبيّ الله ليهجر)، وعند الطبري والإمام أحمد بصيغة: (فقالوا: ما شأنه أهجر...)، وفي مسند الحميدي: (فقالوا: ما شأنه أهجر استفهموه)،

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٢ - ٢٤ الشبهة الأولى.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٤ الشبهة الأولى / ثانياً.

وعند أبي يعلى من غير لفظة: (هجر)، ولا (وجع)^(١).

- ثم قالوا: «ثالثاً: ما نستخلصه من مجموع هذه الروايات ما

يلي:

١- قوله في الحديث: (هجر رسول الله) - أي: هذي - لم تُنسب إلى عمر بن الخطاب في أي رواية، لا في الصحيحين ولا في غيرهما من كتب أهل السنة، كما يدعي علماء الشيعة، وكما يدعي الكاتب الأمين في نقله، حيث يقول: (فوجدتها مثبتة في الصحيحين)^(٢) انتهى.

إمّا أن يكون صاحب هذا التعليق جاهل بكيفية القراءة، أو مغرضاً يحاول التشويه في مثل هذه المضامين..

لقد قلت في كتابي (ص ٨): «وبدأت برزية الخميس فوجدتها مثبتة في صحيحي البخاري ومسلم بعدة طرق».

إنّ كلامي هذا حول أصل الحادثة ليس إلا! فهل يحتاج هؤلاء إلى أن أوضح لهم: أنّ الضمير (ها) في قولي: «فوجدتها»، يعود على رزية الخميس؟! من قبيل: (هجر رسول الله - أي هذي

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٥ الشبهة الأولى / ثانياً.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٦ الشبهة الأولى / ثالثاً.

- لم تنسب لعمر).

لا شك إنّ عمر هو أوّل رادِّ على رسول الله ﷺ، فلفظة:
(غلبه الوجع) نسبها له البخاري في ثلاثة أحاديث، وذلك في:
(كتاب العلم، باب كتابة العلم)، و(كتاب الاعتصام بالكتاب
والسنة، باب كراهية الخلاف)، و(كتاب المرضى، باب قول
المريض: قوموا عني)^(١).

ونسبها له مسلم في: (كتاب الوصية)^(٢).

وفي (مسند أحمد) نسبها له مرتين^(٣).

وفي (سنن النسائي) نسبها له مرتين^(٤).

وفي (المصنّف) لعبد الرزاق الصنعاني^(٥).

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ٣٧، وج ٥ ص ١٣٨، وج ٨ ص ١٦١، ط دار الفكر للطباعة،
١٤٠١هـ.

(٢) صحيح مسلم ج ٥ ص ٧٦ كتاب الوصية، باب ترك الوصية لم ليس له شيء يوصي
فيه، ط دار الفكر، بيروت.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ج ١ ص ٣٢٥، و ص ٣٣٦، ط دار صادر، بيروت.

(٤) سنن النسائي ج ٣ ص ٤٣٣، وج ٤ ص ٣٦٠، ط دار الفكر، بيروت ١٣٤٨هـ.

(٥) المصنّف ج ٥ ص ٤٣٨ ح ٩٧٥٧، ط تحقيق وتخريج وتعليق: حبيب الرحمن
الأعظمي، منشورات المجلس العلمي.

وفي صحيح ابن حبان^(١).

وفي طبقات ابن سعد^(٢).

وقال ابن حجر في (مقدمة فتح الباري): «قوله: فقال بعضهم: (قد غلبه الوجع). القائل هو عمر، صرح به المصنّف في كتاب الطب»^(٣).

إنّ المتتبع لروايات الحادثة يلاحظ أنّه كلّما ذكروا عمر، يقولون: «فقال عمر: غلبه الوجع»، وكلّما ذكروا غيره نسبوا لهم عبارة: «هجر، أو أهجر».. فعلى ماذا يدلّ هذا التلاعب بألفاظ الرواية؟!؟

إنّها محاولات يائسة لتبرئة ساحة عمر!

إنّ لناظر في الروايات يجد أنّ مجموعة من الصحابة ردّدوا ما قاله عمر، ففي الصحيحين: «ومنهم من يقول ما قال عمر». وهؤلاء الصحابة المشاركون لعمر حين يُذكر قولهم يكون:

(١) صحيح ابن حبان ج ١٤ ص ٥٦٢، ط مؤسسة الرسالة الثانية، ١٤١٤هـ

(٢) الطبقات الكبرى ج ٢ ص ٢٤٤، ط دار صادر، بيروت.

(٣) مقدمة فتح الباري ص ٣٠٧، ط دار إحياء التراث، بيروت ١٤٠٨هـ

«هجر»، أو «أهجر»، كما في روايات البخاري ومسلم^(١)، فهم ردّدوا ما فهموه من عبارة عمر! ولم يرووا أنّهم قالوا: «غلبه الوجع»، وإنّما (هجر)، أو (أهجر)، أي: (ما قال عمر).

فعمر قصد من عبارته الهديان - وإن كانت «غلبه الوجع» - وهو ما فهمه من شاركه قوله!

عمر هو القائل (أهجر) أو هجر):

بيّنا سابقاً أنّ عمر هو أوّل من قال: «أهجر»، أو «هجر»، وهناك جماعة صرّحوا بأنّ عمر هو القائل لهذه الكلمة، من قبيل ما ورد في بعض الروايات: «فقال بعض من كان عنده: إنّ نبيّ الله ليهجر»؛ وقد نقلها أصحاب (التصريح) عن طبقات ابن سعد ج ٢ ص ٢٤٢^(٢).

(١) انظر: صحيح البخاري ج ٤ ص ٣١، باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة، ج ٥ ص ١٣٧، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، ط دار الفكر للطباعة، ١٤٠١هـ، صحيح مسلم ج ٥ ص ٧٥ كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه، ط دار الفكر، بيروت.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٥ الشبهة الأولى.

فمن هو هذا البعض الذي قال: ليهجر؟

نقول:

١- قد فسّر لنا برهان الدين الحلبي عبارة: «فقال بعضهم» التي وردت في روايات عديدة، فقال عند إيراد رواية فيها (فقال بعضهم): «وهو سيّدنا عمر رضي الله عنه!!»^(١)، فنفسّر بقوله هذا رواية: «فقال بعض من كان عنده: إنّ نبيّ الله ليهجر!»

٢- ابن الأثير يصرّح أنّ عمر هو قائل كلمة (أهجر)، بالرغم من دفاعه عنه، حيث قال: «ومنه حديث مرض النبيّ (صلى الله عليه وسلّم)، قالوا: ما شأنه؟ أهجر؟... والقائل: كان عمر، ولا يظنّ به ذلك»^(٢).

٣- وتبعه ابن منظور في (لسان العرب)^(٣).

٤- وأبو حامد الغزالي نسب كلمة (يهجر) لعمر في كتابه المنسوب له (سرّ العالمين)، حيث قال: «لَمَّا مات رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)»

(١) السيرة الحلبية ج ٣ ص ٤٥٦، ط دار المعرفة، بيروت ١٤٠٠هـ

(٢) النهاية في غريب الحديث ج ٥ ص ٢٤٦، ط مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم.

(٣) لسان العرب ج ٥ ص ٢٥٤ مادة: هجر، ط نشر أدب الحوزة، قم ١٤٠٥هـ

الله عليه (وآله) وسلّم) قال قبل وفاته: (اثتوا بدواة وبيضاء لأزيل لكم إشكال الأمر، وأذكر لكم من المستحقّ لها بعدي)، قال عمر: دعوا الرجل فإنّه ليهجر، وقيل: يهدر»^(١).

٥- والخفاجي يقرّ أنّ عمر هو قائل كلمة (يهجر)، فقد قال في (شرح الشفا): «(في بعض طرقه)، أي: طرق هذا الحديث المروية عنه، فقال عمر: (إنّ)... صلّى الله عليه وسلّم (يهجر) بفتح أوّله وضمّ ثالته: أي يأتي بهجر من القول»^(٢).

٦- وكذا علي القاري يعترف ويوافق ابن الأثير في نسبة الكلمة لعمر، فقال في (شرح الشفا): (فقال) أي قائل: (إنّ النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم يهجر)... (وفي رواية) كما في البخاري: (هجر)، أي أهجر! قال ابن الأثير: أي هل تغيّر كلامه واختلط لأجل ما به من المرض؟ وهذا أحسن ما قيل فيه... والقائل كان عمر»^(٣).

(١) سرّ العالمين وكشف ما في الدارين ص ١٨، ط دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٤هـ

(٢) نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض ج ٤ ص ٢٧٨.

(٣) شرح الشفا للقاري ج ٢ ص ٣٥٣، ط ١ دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير ج ٥ ص ٢٤٦، ط مؤسسة إسماعيليان،

٧- ابن حزم يعترف بذلك، فقد قال بعد إيراد رواية (ما شأنه أهجر): «فلذلك نطق عمر ومن وافقه بما نطقوا به!»^(١).

٨- ابن تيمية نسب عبارة (أهجر) لعمر، فقال: «وأما عمر فاشتبه عليه، هل كان قول النبي (صلى الله عليه وسلم) من شدة المرض، أو كان من أقواله المعروفة، والمرض جائز على الأنبياء؛ ولهذا قال: ما له أهجر. فشك في ذلك...»^(٢).

— قال أصحاب (التصريح): «والأصح كما يقول الإمام النووي، والسيوطي، والقاضي عياض، رواية (أهجر) بالهمز، أي: بالاستفهام، اعتراضاً على من رفض الكتابة للرسول ﷺ...»^(٣).

إن هؤلاء الذين قالوا ما قالوا شكّلوا مع عمر فريقاً يعارض الفريق الذي يريد كتابة الكتاب، والرواية التي ذكرها كتاب (التصريح) قالوا فيها: «نص الحديث البخاري ومسلم المتفق عليه... فاختلف أهل البيت فاختصموا، فمنهم من يقول: قربوا

→

قم ١٣٦٤هـ ش.

(١) الإحكام في أصول الأحكام ج ٧ ص ١٢٣، ط دار الآفاق الجديدة، بيروت.

(٢) منهاج السنة ج ٦ ص ٢٤، و ٣١٥، ط مؤسسة قرطبة، ط ١٤٠٦هـ.

(٣) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٥ الشبهة الأولى / ثالثاً.

يكتب لكم رسول الله ﷺ كتاباً لن تصلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر...»^(١).

فالذين قالوا: (هجر)، أو (أهجر)، كانوا مع فريق عمر. فعلى من اعترضوا؟! على من رفض الكتابة!

وهل هناك غيرهم رفض الكتابة؟!!

إنها زلّة من هؤلاء المدافعين، فإنه لا يوجد إلا فريق آخر يقول: «قربوا يكتب لكم...»!

لا شكّ إنّ قولهم: إنّ النبيّ (هجر)، ولو على سبيل الاستفهام، قولٌ قاس، فكيف يقال ذلك لسيد الخلق في أيام حياته الأخيرة؟! إنها قسوة ما بعدها قسوة!

وأعجب! ممّن لا يهتزّ لهذه الحادثة، فيترك ساحة النبوة جانباً تنزف، وينبري يبحث عن تبريرات دفاعاً عن الصحابة مقابل النبيّ!!

— قالوا: «قول عمر: (غلبه الوجد)^(٢) عند البخاري ومسلم معناه: أنّ الرسول ﷺ تعب، والكتاب الذي سيكتبه سيطول ويؤدّي

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٢-٢٣ الشبهة الأولى / ثانياً.

(٢) في التصريح يوجد (إنه وجد).

رسول الله... فعدم كتابة ذلك الكتاب كان شفقة برسول الله ﷺ لئلا يتأذى...^(١).

كيف عرف هؤلاء قصد عمر؟!

ومن أين علموا أنّ الكتاب سيطول ويؤذي رسول الله؟!

وهل هناك مجال للردّ على الرسول ﷺ، وهم يتلون قوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٤).

إنّه كتاب لن تضلّ به الأمة، وصيّة نبوية مكتوبة تتناقلها الأجيال يقرؤونها ويعرفون من خلالها الهداية.

لا شكّ أنّه لو كتبت هذه الوصية وعمل بها مسلمو اليوم لعادوا أمة واحدة متّحدة، ولعمّ الخير الأرض. وليس هناك من

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٧ الشبهة الأولى / ثالثاً.

(٢) سورة النجم، الآية ٢ - ٤.

(٣) سورة الحشر، الآية ٧.

(٤) سورة الحجرات، الآية ١.

سبب لحيرتهم وضلالهم إلاّ عدم كتابة تلك الوصية والعمل بها. لقد أثبتنا سابقاً أنّ (غلبه الوجد) تعني: الهذيان؛ بدليل: إنّ الذين ردّوا قول عمر جاءوا بلفظ (هجر) وهو الهذيان. وغريبة هذه (الشفقة) التي قابلوا بها النبي ﷺ! فهل تكون الشفقة باتّهامه بالهذيان، وردّ أمره؟! ولو كان قولهم شفقة لشكرهم النبي ﷺ وما طردهم.

قال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^(١).

- قالوا: «إنّ رفض الكتابة لم يكن من عمر وحده - قد اعترفوا أنّ عمر كان رافضاً للكتابة! - فالروايات كما مرّ ذكرت (أهل البيت)، و(بعض القوم)، وهو شامل لكلّ من حضر في البيت»^(٢).

إنّه فهم ساذج للرواية! لا تملك إلاّ أن تتحمّل نرف جرحك وأنت تناقش هؤلاء السطحيين!

(١) سورة الأنعام، الآية ١١٦.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٧ الشبهة الأولى / ثالثاً.

إن قصدوا بـ (أهل البيت) عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، فالنبيّ كان في بيت إحدى زوجاته، وليس في بيت فاطمة عليها السلام، كما أنّ الحسن والحسين عليهم السلام كانا صغيرين حيث لا يمكن أن يشتركا في هذا الاختلاف؛ وعلى افتراض حضورهما لا شكّ أنّهما سيكونان مع جدّهما رسول الله صلى الله عليه وآله.

وإن كانوا يشيرون لعليّ عليه السلام، فحاشاه من موقفهم ذلك، وهم يحتاجون لدليل، والدليل قائم على إثبات التهمة لعمر.

وإن قصدوا بـ (أهل البيت) نساء النبيّ صلى الله عليه وآله - كما يذهب البعض - فقد كان موقفهنّ مشرفاً! حيث ورد في بعض الروايات: «قال النسوة من وراء الستر: ألا يسمعون ما يقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم)! فقلت - أي عمر! - إنكّن صواحبات يوسف!... فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (دعوهنّ فإنهنّ خير منكم)»^(١).

ولكي يتعرّف هؤلاء الكتاب على فقرهم العلمي، نورد الرواية - التي أوردوها سابقاً - لنحاكم استنتاجهم الذي لم يسبقهم

(١) المعجم الأوسط ج ٥ ص ٢٨٨، ط دار الحرمين للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ

إليه أحدا!

«لَمَّا حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب... فاختلف أهل البيت فاختمصموا؛ فمنهم من يقول: قرّبوا يكتب لكم رسول الله ﷺ كتاباً... ومنهم من يقول ما قال عمر...»^(١).

(فاختلف أهل البيت)، أي: المتواجدين في البيت، بدليل:

دخول عمر معهم، وهو بالاتّفاق ليس من أهل البيت!

— قالوا: «أمره عليه الصلاة والسلام لم يكن على وجه

الوجوب وإنّما على وجه الندب؛ كما بيّن الإمام المازري والقرطبي ذلك، لقرائن فهمها بعض الصحابة الذين رفضوا الكتابة، بينما ظنّ الباقر أنّها للوجوب»^(٢).

يبدأ النبي ﷺ كلامه بفعل أمر (ائتوني)، أو (هلمّوا أكتب

لكم كتاباً لا تضلّوا بعده).. وأية عبارة أصرح من هذه في الدلالة

على الوجوب؟!

وهل الأمر بضمان الهداية وعدم الضلال أمر مندوب؟!

وأية قرينة أو قرائن صرفت الأمر الوجوبي إلى الندب؟!

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٤ الشبهة الأولى / ثانياً.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٧ الشبهة الأولى / ثالثاً.

وَأليس طرد النبي ﷺ لهم دليل استيائه منهم لعدم إتيانهم

بالواجب؟

قال السندي: «قوله: (لا تضلُّوا بعده)، جواب ثان للأمر،

فمعناه: أنكم لا تضلُّون بعد الكتاب إن أتيتم به وكتبت لكم»^(١).

لقد بقيت هذه الحادثة جرحاً في قلب ابن عباس - وفي قلب

كلِّ غيور - فكان كلما ذكرها جرت دموعه على خديه حتى تبلَّ

الخصباء، لا شكَّ أنه أمر عظيم يدعوه لهذا!

يقول ابن حزم بعد أن ذكر الحادثة (ما شأنه هجر؟): «هذه

زلة العالم التي حذرَّ منها الناس قديماً، وقد كان في سابق علم الله

تعالى أن يكون بيننا الاختلاف، وتضلُّ طائفة وتهتدي بهدى الله

أخرى، فلذلك نطق عمر ومن وافقه بما نطقوا به! ممَّا كان سبباً إلى

حرمان الخير بالكتاب الذي لو كتبه لم يُضلَّ بعده...»^(٢).

- قالوا: «والذي يدلُّ على أن أمره كان للندب: عدم إنكاره

عليه الصلاة والسلام لمن خالف أمره، لأنَّ النبيَّ لا يقرُّ مخالفة

(١) صحيح البخاري بحاشية السندي ج ١ ص ٢٢، ط دار الفكر.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ج ٧ ص ١٢٣.

الواجب إجماعاً واتِّفاقاً»^(١).

بل أنكر عليهم وطردهم بقوله ﷺ: (قوموا)، وهذا اللفظ من الرواية التي اتَّفقت عليها البخاري ومسلم وأوردها أصحاب (التصريح)^(٢).

ولو افترضنا أن أمره للندب! فما الضير في تنفيذه وفيه عصمة الأُمَّة من الضلال!؟

أم أنه هجر، نعوذ بالله!!

– قالوا: «ولو كان أمره واجباً والله أمره بالكتابة، لما توانى لحظة عن الكتابة، ولعاد إلى الطلب مراراً [وتكراراً]، وهو المأمور بتبليغ ما أمر الله به. وهذا موافق لما فهمه سيّدنا عليّ في صلح الحديبية، عندما أمره ﷺ بمحي كلمة رسول الله، فلم يفعل ذلك سيّدنا عليّ لحمله (على تقديم الأدب على الامتثال)، كما ذكره أهل السُّنة»^(٣).

إنّ النبيّ مأمور بالبلاغ وهم مأمورون بالطاعة، قال تعالى:

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٨ الشبهة الأولى / ثالثاً.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٢ الشبهة الأولى/ثانياً.

(٣) المصدر نفسه.

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا
أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾^(١).

ماذا يفعل ﷺ وقد أمرهم؟! إن كلمة (هجر) التي واجهوه بها لم تترك له مجالاً ليكرّر كلامه، ولو عاد وكتب الكتاب لصار الكتاب مثار خلاف بين المسلمين، وهل كتبه في حالة هذيان - حاشاه - أم لا؟ وهذا سيفتح باباً للطعن بالنبوة، فاقتضت المصلحة تركه.

ويشهد لنا أن بعضهم قالوا له بعد الحادثة: «ألا نأتيك بما طلبت؟ قال: (أو بعد ماذا؟)»^(٢).

وقد انتبه لهذه النكتة ابن تيمية - المستغرب هنا كيف خفيت على هؤلاء! - قال: «فلما رأى - النبي - أن الشك قد وقع، علم أن الكتاب لا يرفع الشك فلم يبق فيه فائدة»^(٣).

لقد حاول أصحاب (التصريح) إيجاد مخالفة من عليّ عليه السلام لرسول الله ﷺ، فذكروا في مقدمة كتابهم بعض مخالفات

(١) سورة المائدة، الآية ٩٢.

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد ج ٢ ص ٢٤٢، ط مؤسسة إسماعيليان، قم ١٣٦٤ ش.

(٣) منهاج السنّة ج ٦ ص ٢٥.

الصحابة لرسول الله ﷺ، وعدّوا منها: «امتناع سيّدنا عليّ (رضي الله عنه) عن أن يمحو كلمة رسول الله يوم الحديبية»^(١)، وفي كلامهم السابق تأكيد لهذه المسألة. وهذا كما ذكروا من الأدب مع رسول الله ﷺ^(٢)، قال عليّ عليه السلام: (يا رسول الله! إنّ يدي لا تنطلق بمحو اسمك من النبوة)^(٣).

وقد ذهب ابن حجر إلى أنّ عليّاً هو الذي كتب بعد أن محى رسول الله كلمة (رسول الله) وبهذا جزم ابن التين^(٤).

وشتان بين موقف عليّ عليه السلام هذا وموقف عمر يوم الخميس! فلم يعترض عليه رسول الله ﷺ، بل أقرّه.

يقول ابن حجر: «وفي حديث علي عند النسائي، وزاد وقال: أما أنّ لك مثلها وستأتيها وأنت مضطرّ يشير (صلى الله عليه وسلم) إلى ما وقع لعلّي يوم الحكمين، فكان كذلك»^(٥).

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ١٢ المقدمة / مناقشة لبعض ما مهّد له الكاتب.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٨ الشبهة الأولى / ثانياً.

(٣) بحار الأنوار ج ٢٠ ص ٣٦٢، ط ٣ دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٣هـ.

(٤) فتح الباري ج ٧ ص ٣٨٧، ط ٢ دار المعرفة، بيروت.

(٥) فتح الباري ج ٧ ص ٣٨٦، سنن النسائي ج ٥ ص ١٦٧ ح ٨٥٧٦، ط ١ دار الكتب

وفي بعض الروايات على لسان عليّ عليه السلام: (ثم تبسّم إليّ - رسول الله - وقال: يا عليّ! أما إنك ستسام مثلها فتعطى) ^(١).

وقد بين عليّ عليه السلام التزامه بإتباع الرسول صلى الله عليه وآله، حيث قال: (ولقد علم المستحفظون من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله أنني لم أزد على الله ولا على رسوله ساعة قطّ، ولقد واسيته بنفسي في المواطن التي تنكّص فيه الأبطال وتتأخّر فيها الأقدام، نجدة أكرمني الله بها) ^(٢).

- قالوا: «أنه عليه الصلاة والسلام عندما قال: (دعوني فالذي أنا فيه خير ممّا تدعوني إليه)، ليس إنكاراً على من رفض الكتابة، وإنما معناه: اتركوني لأتفكّر وأذكر ربّي وأحمده خير من هذا اللجاج...» ^(٣).

بل قوله إنكاراً عليهم، كما ورد في رواية (قوموا) - وقد



العلمية، بيروت ١٤١١هـ

(١) شرح نهج البلاغة، للمعتزلي ج ٢ ص ٥٠، ط ١ دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٨هـ

(٢) نهج البلاغة، شرح محمد عبده ج ٢ ص ١٧١ (١٩٧) من كلام له عليه السلام، ط ١ مطبعة

النهضة، قم ١٤١٢هـ

(٣) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٨ الشبهة الأولى / ثالثاً.

أوردها أصحاب (التصريح) سابقاً^(١)، وهي ممّا اتّفق الشيخان عليها!- فعبارته طرد لهم!

وتفسيرهم: (خير ممّا تدعوني إليه)، بخير من هذا اللجاج ليس صحيحاً! وإنّما معناه: خير ممّا تدعوني إليه من الهديان، بدليل أنّهم لم يدعوه ليشاركهم في لجاجهم!

- قالوا: «أنّه عليه الصلاة والسلام كما في الصحيحين أوصى قبل موته وصيته المشهورة بإخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجازة الوفد، والثالثة التي نسيها الراوي. ممّا يدلّ على نسخ أمر الله له بالكتابة، وإلاّ لكتب كما أملى وصيته»^(٢).

إنّ هاتين الوصيتين غير ما أراد كتابته يوم الخميس، لأنّهما لا تعصمان الناس من الضلال، ولم يذكر كتاب الله الذي فطن له عمر يوم الخميس فقال: «حسبنا كتاب الله»، فبقيت الوصية الثالثة؛ ولا يمكن القول بنسخ وصيته يوم الخميس قبل أن نعلم الوصية الثالثة، فربّما تكون هي!

والغريب أنّهم نسوها! ولا شكّ أنّ السياسة هي التي منعت من

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٢ الشبهة الأولى/ثانياً.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٩ الشبهة الأولى / ثالثاً.

ظهورها! وأميل إلى أنّ هذه الوصية هي ما أراد النبي ﷺ كتابته يوم الخميس، فكما منعه من كتابة وصيته منعوا هذه الوصية من الظهور!

وقد ذكرنا سابقاً إنّ النبي ﷺ لم يكتب وصيته يوم الخميس بسبب الكلمة التي قالوها، والتي شكّكت الناس في مصداقية كلامه.

فلا أثر لكلامه فيما بعد سوى الفرقة والخلاف والطعن بنبوته ﷺ.

- قالوا: «ربّما أملى شيئاً من هذا الكتاب، كما ذكر الحاكم في المستدرک: (أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً، ثمّ ولأنا قفاه، ثمّ أقبل علينا، فقال: (يا أباي الله والمؤمنون إلاّ أبا بكر)، ولم يمل غير ذلك؛ فكان باستطاعته أن يكمل الإملاء. وقد عرفنا الكتاب ومضمونه فجعل الاستخلاف لأبي بكر دون غيره»^(١).

هذه الرواية معارضة لروايات كثيرة خاصّة روايات الصحيحين، والتي تصرّح بانتهاء الحادثة بعدم كتابة شيء واستياء

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٩ الشبهة الأولى / ثالثاً.

النبي ﷺ وطرده لهم، وابن عباس شاهد على الواقعة يصرّح بأنّ: «الرزية كلّ الرزية ما حال بين رسول الله وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب»^(١).

وأين هذا الكتاب؟!

ولماذا لا نجد له أثراً عند المحدثين، أو أحد من العالمين؟! ولو صحّ، لاحتجّ به أبو بكر في سقيفة بني ساعدة على الأنصار! ولو صحّ لما تأخّر عليّ عليه السلام ستة أشهر عن بيعته أبي بكر، كما يذكر البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر^(٢).
إنّه كتاب كما وصفه النبي ﷺ: (لن تضلّوا بعده أبداً)، واستخلاف أبي بكر لم يعصم الأمة من الضلال أبداً!

إنّ وضع الرواية السابقة يعتبر عملية مقصودة لمسح الرواية الصحيحة، والتغطية على موقف عمر والصحابة!

قال ابن أبي الحديد، وهو يتكلّم عمّا وضعتّه البكرية من أحاديث من قبيل: (اتنوني بدواة وبياض أكتب فيه لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه اثنان): «ثمّ قال: (يا بى الله تعالى والمسلمون إلّا أبا

(١) صحيح البخاري ج ٥ ص ١٣٨، صحيح مسلم ج ٥ ص ٧٦.

(٢) صحيح البخاري ج ٥ ص ٨٢ كتاب المغازي، باب غزوة خيبر.

بكر) فإنهم وضعوه في مقابلة الحديث المروي عنه في مرضه
(اتنوني بدواة وبياض أكتب لكم ما لا تزلون بعده أبداً)^(١).

أضف لما سبق: إنَّ الحاكم لم يصحَّ الرواية على شرط
الشيخين أو أحدهما، كما هي عادته!

ـ قالوا: «قال الإمام النووي: وأما كلام عمر رضي الله عنه فقد اتفق علماء
المتكلمين في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله،
ودقيق نظره، لأنه خشي أن يكتب عليه السلام أموراً ربّما عجزوا عنها
واستحقّوا العقوبة عليها لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد
فيها»^{(٢)(٣)}.

انتابني الحيرة وأنا أقرأ هذا العجب! إنه يعني: أن النبي أراد
أن يكتب أموراً يعجزون عنها ويستحقّون العقوبة عليها، فتدارك
عمر الموقف وأنقذ الأمة!! والنبي قصد بقوله: (لا تزلوا بعده أبداً)
توريث الناس وتكليفهم بأمر يعجزون عنها، وتعريضهم

(١) شرح نهج البلاغة ج ١١ ص ٤٩.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٩ الشبهة الأولى / ثالثاً.

(٣) انظر كلام النووي في شرح صحيح مسلم ج ١١ ص ٩٠، ط دار الكتاب العربي،

لاستحقاق العقوبة، وما عزم على هذا إلاّ لأنه يهجر- والعياذ بالله -
فصار عمر أحرص من النبيّ على أمّته، وأشدّ دراية منه بما يحتاجه
الناس!

فهنيئاً لهؤلاء القوم عقيدتهم هذه!

أمّا فقه عمر ودقيق نظره، فكيف يستقيم وقد خفي عليه حكم
التيّم، ومعنى الكلاله؟! وأين فقهه حين أراد تحديد مهور النساء،
فردّت عليه امرأة، فتراجع وقال: «كلّكم أفقه من عمر»^(١).

- «فقال عمر: حسبنا كتاب الله، لقوله تعالى: ﴿أَمْثَلُكُمْ مَّا
فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ
لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٣)، فعلم أنّ الله تعالى أكمل دينه فأمن الضلال على
الأمّة»^(٤).

إذا كان القرآن كافٍ فلماذا ضلّت الأمة إذأ؟! وهل هاتان

(١) سبيل السلام، للصنعاني ج ٣ ص ١٤٩، ط مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر
١٣٩٧هـ المجموع للنووي ج ١٦ ص ٣٢٧، ط دار الفكر للطباعة والنشر.

(٢) سورة الأنعام، الآية ٣٨.

(٣) سورة المائدة، الآية ٣.

(٤) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٩ الشبهة الأولى / ثالثاً.

الآيتان تعصمان الأمة من الضلال؟ إنّه كلام لا يقوله عاقل!

- قالوا: «لو كان مراد رسول الله ﷺ أن يكتب ما لا يستغنون عنه - من أصول دينهم، كما يدّعي الشيعة بأنّ الإمامة إنّما هي المصحّحة للتكليف - لم يتركه لاختلافهم ولا لغيره...»^(١).

لا شكّ أنّ النبي ﷺ أراد أن يؤكّد لهم كتابةً أمراً قد بلغه في حياته، ليضمن عملهم بذاك الأمر؛ وقد قلنا سابقاً: إنّه تركه لمّا شكّك عمر ومن تبعه بحالة النبي ﷺ، فصار ترك الكتاب أولى لأنّه يؤدّي للطعن بالنبوة، وهل كتب الكتاب وهو يهذي - حاشاه - أم لا؟ وهذا سيجرّ للطعن بكلّ ما جاء به.

- قالوا: «إنّ قول عمر كان لتحصيل الأمة فضيلة الاجتهاد، وثلاً يسدّ هذا الباب الذي أصّله لهم النبي ﷺ بقوله: (إذا اجتهد الحاكم... الحديث)»^(٢).

لا أدري إلى الآن ما هي قيمة النبي ﷺ عند هؤلاء؟! فكلّ ما يقولونه هو تأكيد لمقولة عمر: «أنّ النبيّ يهجر!»!

فالنبيّ - كما قالوا - أصّل لهم باب الاجتهاد، ثمّ أراد سدّه

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٩ الشبهة الأولى / ثالثاً.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٩ الشبهة الأولى / ثالثاً.

بذاك الكتاب، لأنّه كان بحالة صحّية غير طبيعية - حاشاه - فتدخل
عمر لبقّي الباب مفتوحاً، فالنبي ﷺ غفل عن هذه النكته لكن
عمر فطن لها، وأنقذ الأمة! لهذا تعيش الآن الحيرة والضلال!

وما قالوه: «إنّ قول عمر كان لتحصيل فضيلة الاجتهاد»،
معارض لما ذكره سابقاً أنّ النبيّ نصّ على أبي بكر في ذلك
الكتاب^(١)، ولا دخل لهذه المسألة بفضيلة الاجتهاد!

- قالوا: «إنّ أمره عليه وآله الصلاة والسلام لصحابته بالكتابة
أمر اجتهادي منه، وليس تبليغاً من الله تعالى، ويدلّ على
ذلك...»^(٢).

إنّ مسألة (اجتهاد النبيّ)، محلّ خلاف عند الجمهور، فمنهم
من قال: أنّه يجتهد، ومنهم من قال: بأنّه يتعبّد بالنصّ فقط.
ومع هذا، فهناك نصوص كثيرة جداً تأمر بطاعة النبيّ ﷺ
مطلقاً:

قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا﴾^(٣).

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٢٤ الشبهة الأولى / ثانياً.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٣٠ الشبهة الأولى / ثالثاً.

(٣) سورة المائدة، الآية ٩٢.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٣).

وقال ﷺ: (فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم)^(٤).

وقال ﷺ: (إني لا أقول في الغضب والرضا إلا حقا)^(٥).

وحين نهت قريش عبد الله بن عمر عن كتابة كل ما يسمعه من النبي ﷺ، قال له: (أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق، وأشار إلى فيه - يعني فمه -)^(٦).

(١) سورة الحشر، الآية ٧.

(٢) سورة النور، الآية ٦٣.

(٣) سورة النجم، الآية ٤٣.

(٤) صحيح مسلم ج ٤ ص ١٠٢ باب فرض الحج مرة في العمر.

(٥) فتح الباري ج ٨ ص ١٠١، ط دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

(٦) مستدرک الحاكم ج ١ ص ١٠٦، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

فهذه كلّها نصوص واضحة على أنّ النبي ﷺ لا يقول إلاّ حقّاً.

ولو افترضنا أنّ النبي ﷺ يجتهد، فاجتهاده أفضل من اجتهادهم؛ لأنّه مسدّد من قبل السماء، فيجب عدم الردّ عليه تقديراً لمقامه على الأقلّ.

لقد توعدّ الله من يرفع صوته فوق صوت الرسول بإحباط العمل، حيث قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^(١)، وقد نزلت هذه الآية بأبي بكر وعمر حين رفعاً أصواتهما بحضرة النبي ﷺ، وكادا يهلكا، كما في صحيح البخاري^(٢).

قال الجصاص في كتاب (الفصول في الأصول): «أنّ اجتهاد النبي ﷺ عليه (وآله) وسلّم لا يقع فيه خطأ؛ وقال أيضاً: «إنّ اجتهاد النبي ﷺ عليه (وآله) أفضل من اجتهاد الأمة، ومعناه:

(١) سورة الحجرات، الآية ٢.

(٢) صحيح البخاري ج ٦ ص ٤٦ كتاب التفسير، سورة الحجرات.

أنّه أفضل من اجتهاد كل واحد منهم في نفسه»^(١).

- قالوا: «ويدلّ على ذلك - أنّ أمره اجتهادي - أنّ عمر اجتهد سابقاً مخالفاً للحكم الظاهر عن الرسول ﷺ ونزل القرآن بموافقتة، ظنّ عمر أنّ هذا المقام كتلك المقامات بأنّه أمر اجتهادي»^(٢).

إنّ الذي أوردوه لا يصلح دليلاً على اجتهاد النبي ﷺ في كتابة الكتاب، فقد احتجّوا به: «فظنّ عمر أنّ هذا المقام كتلك المقامات»، ولم يكن كتلك المقامات! فلم تنزل آية توافقه على فعله، وإنّما طرده النبي ﷺ ومن معه؛ على أنّنا نكر نزول القرآن بتأييد عمر! وليس هنا محلّ بحثه.

- «والرسول ﷺ لم ينكر عليه عدم كتابة ذلك [الكتاب]، فدلّ على أنّ الأمر كما ظنّ عمر بدليل إقراره عليه السلام بالسكوت»^(٣).

لعلّ (السكوت) المزعوم لا وجود له إلا في مخيلة هؤلاء! فالروايات صريحة بطرد النبي ﷺ لهم بقوله: (قوموا)، وتفضيل

(١) الفصول في الأصول ج ٣ ص ٢٨٢، تح د عجيل جاسم النمشي، ط ١، ١٤٠٥ هـ

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٣٠ الشبهة الأولى / ثالثاً.

(٣) المصدر نفسه.

النساء عليهم.

- قالوا: «قال الإمام النووي: وقول عمر: (حسبنا كتاب الله)،

ردّ على من نازعه، لا على أمر النبي ﷺ»^(١).

وهذه مناورة لا تفيد، فقوله - وإنّ وجهه لمن نازعه - هو

شامل لرسول الله ﷺ، لأنّ النبي ﷺ ممّن نازعه، وكان راضياً

عن ذلك الفريق الذي يقول: (قربوا يكتب لكم رسول الله)،

فالكلمة وجّهت للنبي ﷺ بطريق غير مباشر.

- «على أنّ كلام عمر إذا تصوّرناه، قيل بلطف لرسول الله،

فليس فيه ما يشكل أبداً!»^(٢).

تصوّرهم هذا (أنّه قاله بلطف) يحتاج إلى دليل! والمعروف

عن عمر الفظاظة والخشونة.

أورد البخاري في ثلاث مواضع من صحيحه: أنّ النبيّ جاء

ليصليّ على عبد الله بن أبيّ، فجنّبه عمر فقال: أليس قد نهاك الله أن

تصليّ على المنافقين؟!^(٣). وقد اعترف عمر بخطئه في هذه الحادثة.

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) صحيح البخاري ج ٢ ص ٧٦ كتاب العيدين، باب في الجنائر، وج ٥ ص ٢٠٧ كتاب

وحين أراد أبو بكر أن يستخلف عمر، قال الناس: «تستخلف علينا فظاً غليظاً»^(١).

وإن افترضنا أن كلام عمر قيل بلطف، فالإشكال قائم! لأن كلمة (هجر) جارحة بلا شك.

- قالوا: «ثم إنه ﷺ لو نصَّ على شيء، أو أشياء، لم يرفع ذلك الخلاف، كما يقول ابن الجوزي»^(٢).

رسول الله ﷺ يقول: (لا تضلُّوا)، وهؤلاء يقولون: لم رفع الخلاف. فأيهما أصدق! ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٣).

- «لأنَّ الحوادث لا يمكن حصرها، فهذا دليل على عدم



التفسير، وج ٧ ص ٣٦ كتاب اللباس، باب لبس القميص.

(١) المصنّف، لابن أبي شيبة ج ٧ ص ٤٨٥، ط ١ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،

بيروت ١٤٠٩هـ

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٣٠ الشبهة الأولى / ثالثاً.

(٣) سورة النساء، الآية ٦٥.

جزمه عليه الصلاة والسلام بما أمر»^(١).

إنه دليل غير ناهض! فمن أين عرفوا أنّ النبي ﷺ أراد تسجيل أحكاماً للحوادث؟!

وهل النصّ على الحوادث يرفع الضلال عن الأمة؟ لا شكّ أنّه أمر غير هذا.

— «أي أنّ الاختلاف سنة كونية باقية قطعاً، فلو نصّ الرسول ﷺ على ما أراد التنصيص عليه لما رفع الخلاف»^(٢).

هناك إصرار من قبل هؤلاء على أنّه لا اعتبار لقول رسول الله ﷺ السابق، فهذه عقيدتهم بالنبي ﷺ قد بانت بشاعتها.

ونحن نقول: لو نصّ الرسول ﷺ على ما أراد التنصيص عليه، ونفّذوا ما به، لرفع الخلاف، وما ضلّت الأمة! ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾^(٣).

— قالوا: «قال الخطّابي في الحديث: لا يجوز أن يحمل قول عمر على أنّه توهم الغلط على رسول الله ﷺ، أو ظنّ ذلك ممّا لا

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٣٠ الشبهة الأولى / ثالثاً.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) سورة الجنّ، الآية ١٦.

يليق به بحال»^(١).

إن لم يكن ما قاله غلطاً، فما هو الغلط!؟

- «ولكنه - الكلام للخطابي - لما رأى ما غلب على رسول الله من الوجع وقرب الوفاة مع ما اعتراه من الكرب، خاف أن يكون ذلك القول ممّا يقوله المريض ممّا لا عزيمة له فيه، فيجد المنافقون بذلك سبيلاً إلى الكلام في الدين»^(٢).

إنّ الكلمة التي قالها عمر وبعض الصحابة (هجر) أكبر مشجّع للمنافقين كي يطعنوا بالدين! وكلّ ما جاء به النبي ﷺ، وهل يبقى للمنافقين مجال للكلام في الدين بعد قول النبي ﷺ: (لا تزلوا)، أو (لن تزلوا)!؟ إنه كلام من يعتقد هجران النبي ﷺ - حاشاه - .

إنك ترى عمر بحضرة النبي ﷺ مصراً على عدم كتابة الكتاب، أمّا حين يكتب أبو بكر كتاباً في مرضه فيكون أوّل من سمع وأطاع! وتراه لا يشفق على أبي بكر ويقول: غلبه الوجع، أو هجر، بل يسارع لقراءة الكتاب!!

(١) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٣١ الشبهة الأولى / ثالثاً.

(٢) المصدر نفسه.

«دعا أبو بكر عثمان خاليا! فقال: اكتب:

بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة
على المسلمين.

أما بعد.. قال: ثمّ أغمي عليه! فذهب عنه.

فكتب عثمان: أما بعد، فإنّي قد استخلفت عليكم عمر بن
الخطّاب ولم ألكم خيراً منه!

ثمّ أفاق أبو بكر فقال: اقرأ عليّ، فقرأ عليه، فكبر أبو
بكر...»^(١).

ثمّ وصل الكتاب إلى عمر، وأخذه ليقراه على الناس.

«عن قيس، قال: رأيت عمر بن الخطّاب وهو يجلس والناس
معه وبيده جريدة وهو يقول: أيّها الناس! اسمعوا وأطيعوا قول
خليفة رسول الله صلّى الله عليه (وآله) وسلّم»^(٢).

وفي رواية: «أخذ عمر الكتاب ليقراه على الناس فقال له
رجل: ما في الكتاب يا أبا حفص؟ قال: لا أدري، ولكنّي أوّل من

(١) الثقات، لابن حبان ج ٢ ص ١٩٢، ط مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد
الدكن الهند.

(٢) تاريخ الطبري ج ٢ ص ٦١٨، ط ٤ مؤسسة الأعلمي، بيروت ١٤٠٣هـ.

سمع وأطاع، قال: لكنني والله أدري ما فيه: أمرته عام وأمرك العام»^(١).

لقد أجاد أحدهم حين قال:

أوصى النبي فقال قائلهم قد ظلَّ يهجر سيّد البشر

وأرى أبا بكر أصاب ولم يهجر وقد أوصى إلى عمر!^(٢)

ثم إننا نجد عمر يسمح لنفسه بكتابة وصيته وهو يعاني ألم الطعنة التي أصابته، إلا النبي ﷺ، فعدم وصيته أفضل لأنه لو أوصى (فيجد المنافقون بذلك سبيلاً إلى الكلام في الدين) على حدّ تعبير الخطّابي!!

— «وقد كان أصحابه عليه [وآله] الصلاة والسلام يراجعونه في بعض الأمور قبل أن يجزم فيها بتحريم... فأما إذا أمر بالشيء أمر عزيمة، فلا يراجعه فيه أحد منهم»^(٣).

هكذا كان أمر النبي ﷺ، يدلّ عليه قوله: (لا تضلّوا بعده)، وهو صريح في معناه، وكلام الخطّابي الأخير منقوض بما هو

(١) الإمامة والسياسة، لابن قتيبة ج ١ ص ٣٨، ط منشورات الشريف الرضي، قم ١٤١٣هـ

(٢) الصراط المستقيم، للنباطي البياضي ج ٣ ص ٧، مطبعة الحيدري.

(٣) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٣١ الشبهة الأولى / ثالثاً.

مسطور في كتب الحديث والتاريخ من عصيان الصحابة
للنبي ﷺ، ونكتفي بمثال واحد:

في صلح الحديبية، قال عمر: «فقلت: ألسنت نبي الله حقاً؟!
قال: بلى.

قلت: ألسنا على الحقّ وعدوّنا على الباطل؟
قال: بلى.

قلت: فلمَ نعطي الدنيا في ديننا إذا؟
قال: إنني رسول الله ولست أعصيه وهو ناصري.
فأتيت أبا بكر رضي الله تعالى عنه، فقلت: يا أبا بكر! أليس
هذا نبي الله حقاً...؟!!

ولمّا فرغ النبي ﷺ من كتابة الصلح، قال لأصحابه: (قوموا
فانحروا، ثمّ احلقوا) فوالله، ما قام منهم رجل حتّى قال ذلك ثلاث
مرّات، فلمّا لم يقم منهم أحد، دخل خباءه ثمّ خرج فلم يكلم
أحدًا منهم بشيء^(١).

وكان عمر يقول عن موقفه هذا مع النبي: «لقد دخلتني أمر

(١) انظر: صحيح البخاري ج ٣ ص ١٨٢ كتاب الشروط في الجهاد والمصالحة، مسند
أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٣٣٠ حديث قطبة بن مالك.

عظيم راجعت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مراجعة ما راجعته مثلها قط! (١).

- «قال - الخطابي - وأكثر العلماء على أنه يجوز عليه الخطأ فيما لم ينزل عليه، وقد أجمعوا كلهم على أنه لا يُقر عليه...» (٢).
إنّ الخطأ أولى بهؤلاء! فكيف يصدر منه الخطأ، وقد أمر الله بطاعته طاعة مطلقة؟!

وكيف يكون صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسوة حسنة لغيره واحتمال خطئه جائز؟!
- «وقد سها في الصلاة، فلا ينكر أن يظنّ به حدوث بعض هذه الأمور في مرضه! فيتوقّف في مثل هذا الحال حتّى تتبيّن حقيقته؛ فلهذه المعاني وشبهها راجعه عمر رضي الله عنه» (٣).
إنّ الخطابي يعترف أنّ مراجعة عمر له ليتبيّن حقيقته هل يهذي - حاشاه - أم لا؟!

وأصحاب (التصريح) بإيرادهم كلام الخطابي الأخير، هدموا كلّ ما بنوه سابقاً!!
- قالوا: «إنّ الإمامية أنفسهم نسبوا لبعض أئمّتهم ما رموا به

(١) فتح الباري ج ٥ ص ٢٥٤.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٣١ الشبهة الأولى / ثالثاً.

(٣) المصدر نفسه.

عمر من نسبة الهذيان لرسول الله ﷺ، فهذه رواية روتها كتب الشيعة الإمامية في حقّ أحد الأئمة وهو معصوم عندهم، ولا فرق بينه وبين النبيّ إلّا بالوحي؛ تأمل.

فقد قال ابن طاووس شرف العترة وركن الإسلام: ومن ذلك في دلائل علي بن الحسين عليه السلام ما روينا بإسنادنا إلى الشيخ أبي جعفر بن رستم، قال: حضر علي بن الحسين الموت، فقال لولده: يا محمّد! أيّ ليلة هذه... ثمّ دعا بوضوء فجيء به، فقال: إنّ فيه فأرة، فقال بعض القوم: إنّ يهجر فجاءوا بالمصباح ^(١) «...» ^(٢).

من المعلوم لدى أهل التحقيق أنّ ورود رواية في كتاب - خاصّة الكتب الروائية - لا يعني صحّتها، إلّا إذا التزم مؤلّف الكتاب صحّة ما فيه من روايات، هكذا كان مسلك أكثر القدماء، نقل الروايات التي وصلت إليهم دون تمحيصها.

يقول الطبري - مثلاً - عن تاريخه: «... فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين ممّا يستنكره قارئه أو يستشعنه سامعه من أجل أنّه لم يعرف له وجهاً في الصحّة ولا معنى في الحقيقة. فليعلم أنّه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنّما أتى من قبل

(١) فرج المهموم لابن طاووس ص ٢٨٨.

(٢) التصريح بنقد كتاب (نحو الإسلام الصحيح) ص ٣١ الشبهة الأولى / ثالثاً.

بعض ناقله إلينا، وأنا إنما أدّينا ذلك على نحو ما أدّى إلينا^(١).
هذا معنى وجود الرواية السابقة في كتاب لابن طاووس، وإلاّ
- على منهجهم - لآتهمنا البخاري ومسلم وأحمد وابن سعد
والطبراني بأنهم يقولون بهديان النبي ﷺ لايرادهم روايات يوم
الخميس في كتبهم، فهل يقبل أصحاب (التصريح) بهذا المنطق؟!
وهل أنّ ابن طاووس هو من آتهم الإمام بالهجران، أم بعض
القوم المجهولين؟!

لقد افتروا حين قالوا: «إنّ الإمامية أنفسهم نسبوا...».
فمن من الإمامية قال ذلك؟ أهم القوم المجهولون؟!
إنني وكلّ شعبي نبرأ إلى الله تعالى ممن يعتقد هذا لأحد من
أئمة آل البيت ﷺ، فهل يجرؤ أصحاب (التصريح) ويتبرءوا ممن
آتهم النبي ﷺ بالهجران؟!

لا شكّ إنّ انعدام الحجّة المقنعة لدى كتبة (التصريح) دعّتهم
لأنّ يحتجّوا بتلك الرواية، ناسين تصريحات علماء الإمامية الدالّة
على عصمة النبي والأئمة ﷺ. والغريب أنّها وردت في كتاب أو
كتابين ونسبوا لها لجميع الإمامية!

استنطاق الحادثة

لقد حار القوم في إيجاد مخرج مقنع لموقف عمر والصحابة من رزية الخميس، وقد تناسوا النبي ﷺ تماماً، ووجهوا له ضربات قاسية من خلال دفاعهم عن عمر وتصويب ما رآه.

ماذا أراد النبي ﷺ أن يكتب في ذلك الكتاب؟

لن أطير بمخيلتي لآتي بالاحتمالات كما فعل الآخرون في توجيه موقف عمر، لكن لعلنا نجد في كلام النبي ﷺ السابق لهذه الحادثة ما يعيننا على استكشاف مضمون الكتاب الذي أراد كتابته.

في يوم الخميس أراد النبي ﷺ أن يكتب لهم كتاباً لا يضلوا بعده، ولا نجد عبارة للنبي ﷺ فيها هذا اللفظ أو معناه، إلا قوله مرّات عديدة: (إني تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلوا بعدي؛ أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من

السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما^(١)، وهذا حديث مشهور جداً صحّحه كثير من أهل السنّة^(٢).

وقد سمع الصحابة هذه الوصية مرّات عديدة، حتى باتت مألوفة لديهم، وقد كرّرها عليهم النبي ﷺ كثيراً.

قال ابن حجر الهيثمي: «وفي بعض تلك الطرق - حديث الثقلين - أنّه قال ذلك بحجّة الوداع بعرفة، وفي أخرى: أنّه قاله بالمدينة في مرضه، وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى: أنّه قال ذلك بغدير خمّ، وفي أخرى...»^(٣).

فالنبي ﷺ يقول يوم الخميس: لا تضلّوا بعده، وفي بعض الروايات: (لن تضلّوا)، وفي وصيته السابقة يقول: (لن تضلّوا بعدي).

فلا شكّ أنّه أراد أن يؤكّد كتابة ما أوصاهم به سابقاً من تقديم أهل بيته عليهم وجعلهم مرجعية سياسية ودينية لهم.

(١) سنن الترمذي ج ٥ ص ٣٢٩، ط ٢ دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٣هـ وغيره.

(٢) راجع كتابنا (وركبت السفينة) ص ٤١١ - ٤٣٠.

(٣) الصواعق المحرقة ج ٢ ص ٤٤٠، ط ٢ شركة الطباعة الفنية المتحدة، مصر ١٣٨٥هـ.

لقد أراد أن يكتب شيئين:

أحدهما: كتاب الله - كما فهم عمر-

وشيء آخر ملازم له: وهم عترته أهل بيته عليهم السلام.

ويأتباع الكتاب والعتره لا تضلّ الأُمَّة، لكن عمر فهم مراد

النبي صلى الله عليه وآله - لأنه صلى الله عليه وآله طالما ذكر بهذا الأمر - فقال فوراً: «حسبنا

كتاب الله»، أي: يكفينا كتاب الله، ولا حاجة لنا بذاك الشيء

الملازم له.

علماً أنّ وصية النبي صلى الله عليه وآله يأتباع أهل بيته عليهم السلام - والتي أراد

تأكيدها كتابة - لم تُنفذ، بل لاقت عترته وأهل بيته من هذه الأُمَّة

ما يندى له الجبين. بل لم يكتفوا بعدم الأخذ عنهم، حتّى قدّموا

عليهم مبغضيهم من النواصب والخوارج المشهود لهم بالنفاق من

قبل النبي صلى الله عليه وآله، وشحنوا كتبهم الحديث بأحاديث هؤلاء.

ولا زالت وصية النبي صلى الله عليه وآله يأتباع أهل بيته عليهم السلام ملقاة جانباً

من قبل الكثيرين، ولا شك أنّ خصمهم رسول الله صلى الله عليه وآله يوم

القيامة.

ونختم جواب شبهتهم الأولى بكلام الكاتب المصري عبد

الفتاح عبد المقصود، حيث قال:

«لكن ذلك العاصم من الضلال... ضيَّعوه...
ذلك الكتاب الذي ودَّ محمَّد (صلى الله عليه وآله وسلّم) أن
يمليه، أبوا عليه أن يخرج إلى النور... حجبوه... لكأنما مزَّقوه...
فعلى من تقع تبعة هذه الخسارة التي تكبَّدتها منذ تلك
اللحظة أمة الإسلام، وما زالت إلى اليوم تتكبَّدُها، وتدفع ثمنها من
دمها وعرقها ونصيبها في الحياتين جيلاً بعد جيل؟ من
المسؤول؟!»^(١).

(١) راجع كتاب: السقيفة والخلافة، لعبد المقصود ص ٢٤٠، ط دار إحياء التراث العربي.

فهرس المصادر

١- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق الشيخ أحمد محمّد شاكر، نشر دار الآفاق الجديدة، ط دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢- الإمامة والسياسة، لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق محمّد طه الزيني، نشر مؤسّسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، ط منشورات الشريف الرضي، قم ١٤١٣هـ.

٣- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، للشيخ محمّد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ)، ط الثانية المصححة مؤسّسة الوفاء، بيروت ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤- تاريخ الطبري، لمحمّد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، ط الرابعة مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥- الثقات، محمّد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ)، نشر مؤسّسة الكتب الثقافية، ط الأولى مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الهند ١٣٩٣هـ.

٦- حاشية السندي على صحيح البخاري، لمحمّد بن عبد الهادي

السندي (ت ١١٣٨هـ)، ط دار الفكر.

٧— سبل السلام، لمحمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، نشر وطبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط الرابعة ١٣٩٧هـ.

٨— سرّ العالمين وكشف ما في الدارين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق محمد حسن وأحمد فريد المزيدي، نشر دار الكتب العلمية، ط الأولى دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٩— السقيفة والخلافة، لعبد الفتاح عبد المقصود، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠— سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١١— السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، ط الأولى دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٢— السيرة الحلبية، لعلي بن برهان الدين الحلبي (ت ١٠٤٤هـ)، ط

دار المعرفة، بيروت ١٤٠٠هـ.

١٣- شجرة الطوبى، لمحمّد مهدي الحائري (ت ١٣٦٩هـ)، ط
الخامسة منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها، النجف
الأشرف ١٣٨٥هـ.

١٤- شرح الشفاء، لنور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)،
ط الأولى دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ.

١٥- شرح صحيح مسلم، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي
(ت ٦٧٦هـ)، ط دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٦- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد للمعتزلي (ت ٦٥٦هـ)،
تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى دار إحياء الكتب
العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

١٧- صحيح ابن حبان، لمحمّد بن حبان بن أحمد بن حبان
الدارمي البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط الثانية
مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٨- صحيح البخاري، لمحمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة
البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، ط دار الفكر للطباعة والنشر
والتوزيع ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٩- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجّاج بن مسلم القشيري

- النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، ط دار الفكر، بيروت.
- ٢٠- الصراط المستقيم، لعلي بن يونس العاملي النباطي البياضي (ت ٨٧٧هـ)، تحقيق محمّد الباقر البهودي، ط الأولى المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية ١٣٨٤هـ.
- ٢١- الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة، لأحمد بن حجر الهيتمي المكيّ (ت ٩٧٤هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط الثانية شركة الطباعة الفنية المتحدة، مصر ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ٢٢- الطبقات الكبرى، لمحمّد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري (ت ٢٣٠هـ)، ط دار صادر، بيروت.
- ٢٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لشهاب الدين ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط الثانية دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٢٤- فرج المهموم، لعلي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن طاووس (ت ٦٦٤هـ)، منشورات الرضي، قم ١٣٦٣ش.
- ٢٥- الفصول في الأصول، لأحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق عجيل جاسم النمشي، ط الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٢٦- لسان العرب، لمحمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري

- (ت ٧١١هـ)، ط نشر أدب الحوزة، قم ١٤٠٥هـ.
- ٢٧- كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ)، تحقيق بكري حياني وصفوة السفا، ط مؤسّسة الرسالة، بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٢٨- المجموع شرح المذهب، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، ط دار الفكر للطباعة والنشر.
- ٢٩- المستدرک علی الصحیحین، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري للحاكم (ت ٤٠٥هـ)، ط بتحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
- ٣٠- مسند أحمد، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، ط دار صادر، بيروت.
- ٣١- المصنّف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط منشورات المجلس العلمي.
- ٣٢- المصنّف، لعبد الله بن محمّد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن أبي بسكر بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق سعيد اللحام، ط الأولى دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- ٣٣- المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٩هـ)، ط دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٣٤- مقدمة فتح الباري، لشهاب الدين ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط دار إحياء التراث، بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٥- منهاج السنّة النبوية، لأحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمّد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق محمّد رشاد سالم، ط الأولى مؤسّسة قرطبة ١٤٠٦هـ.
- ٣٦- نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض.
- ٣٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، للمبارك بن محمّد بن محمّد بن محمّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمّد الطناحي، ط الرابعة مؤسّسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم ١٣٦٤هـ ش.
- ٣٨- نهج البلاغة، شرح محمّد عبده، ط الأولى مطبعة النهضة، قم ١٤١٢هـ.
- ٣٩- وركبت السفينة، لمروان خليفات، طبعة مركز الغدير، قم ١٤١٨هـ.

الفهرس

٣	مقدمة المركز:
٥	تمهيد:
٦	- قالوا تحت عنوان (فكرة الكتاب):
١١	بداية الرحلة
١٥	رزية الخميس
٢٠	عمر هو القائل (أهجر) أو (هجر):
٥٤	استنطاق الحادثة
٥٨	فهرس المصادر
٦٤	الفهرس